نائب الرئيس في لقاء بقيادات جامعة صنعاء

تجاوز مخلفات الماضي بوابة العبور الى المستقبل

المؤسسات الأكاديمية مسئولة عن مواكبة تطورات العصر

■ أكد الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام- الامين العام ان تجاوز مخلفات الماضي البغيض بكل صوره القبلية والطائفية والمذهبية والشللية والقروية هي الاساس للعبور الى المستقبل.

وقال ان الثقافة الاجتماعية المرتكزة على الاساس الوطني والايمان بوحدته وتطوره ونظامه الجمهوري كمقومات واقعية في برامج كل الاحزاب والتنظيمات السياسية بكل انتماءاتها ومشاربها السياسية.

ونوه خلال لقائه بقيادات جامعة صنعاء وبحضور رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طعيم وعدد كبير من الاكاديميين والدكاترة والاساتذة وعمداء الكليات بالجامعة الى ان النهج الديمقراطي وحرية الراي والصحافة والتعددية السياسية قد اقترنت جميعها بقيام وطن الثاني والعشرين من مايو المجيد عام تسعين من القرن الماضي وحددت بذلك الاجندة الوطنية نحو المستقبل بعد تحقيق اكبر مكسب استراتيجي في اكبر عملية اصلاح وطني واجتماعي وثقافي واقتصادي والمتمثل باعادة الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية الفتية وتلك مكاسب وطنية تاريخية وانطلاقة مشهودة للخلاص من كل عهود الماضي الامامي والاستعماري وهو ما يحتم الاضطلاع الكامل بالمسئوليات المتاحة كلاً في موقعه وبحسب اختصاصه ومسئولياته.

واشار الاخ عبدربه منصور هادي الى ان الجامعات اليمنية وفي مقدمتها جامعة صنعاء تمثل مكانة عالية وتتحمل مسئولية جسيمة خصوصاً فيما يتعلق برفد مؤسسات الوطن ووزاراته بالكفاءات الادارية على مختلف صعد الاختصاص وبما يضمن مواكبة العصر وقطار تحركاته السريعة نحو التطور والانجاز العلمي المذهل.

وتطرق الاخ نائب الرئيس الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الى مايشهده عالم اليوم من نهوض وتطور سريع خصوصاً فيما يتعلق بتكنولوجيا التقنيات والاتصالات بمختلف صورها بعالم تطور تكنولوجيا وتقنية الاتصالات بمختلف صورها.

واكد ايضاً في كلمته التوجيهية على أهمية تطوير العملية التعليمية في مختلف مجالات التاهيل والمخرجات بحيث يكون متخرج الجامعة قادراً على النهوض بمسئولياته وبالقدر الذي لايحتمل المواربة او التشكيك في مقدراته العلمية والتخصصية وقال ان ثورة التكنولوجيا قد وفرت كل شيء وباسهل مايمكن وشدد الاخ نائب الرئيس على ان هذه القضايا هي محاور التطور والنهوض.. مشيراً في هذا الصدد الى ان وطن الثاني والعشرين من مايو ومنذ قيام الجمهورية اليمنية الفتية قد حقق في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تحولات نوعية وكبيرة شملت مختلف مناحي الحياة وبصفة خاصة مايتعلق من ذلك بالبنية التحتية المتصلة بحياة الانسان اليمني معيشياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

واختتم الاخ نائب الرئيس كلمته قائلاً : ان تاجيل الانتخابات قد جاء لأسباب أملتها الظروف السياسية والاتفاق السياسي بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك، مؤكداً في ذات الوقت على ضرورة بذل اقصى الجهود لانجاز منظومة كبيرة وحزمة اصلاحات تشمل مختلف الجوانب التنموية بشقيها الاقتصادي والخدمي وكذلك اصلاحات قانونية وتنظيمية وبما يتفق مع الحكم المحلي واسع الصلاحيات والنظام الانتخابي المطلوب. ■

د. قباطي يبحث تعزيز علاقات المؤتمر بالمعهد الأمريكي ومنظمة «فريدريتش»

■ بحث رئيس دائرة العلاقات الخارجية والعلاقات الدولية الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي في لقائين منفصلين مع الممثلة المقيمة للمعهد الديمقراطي الوطني الامريكي بصنعاء السيدة «هيذر ثيران» والسيد «فليكس إيكمبرج» الممثل المقيم لمنظمة «فريد ريش ايبرت» الألمانية- البرامج التي ينفذها المعهد والمنظمة في اليمن.

كما جرى خلال اللقائين مناقشة تطوير علاقات المعهد والمنظمة بالمؤتمر الشعبي العام، كما تم التطرق الى الحوار الذي سيجرى بين الأحزاب وفقاً لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية المقدمة في ٢٠٠٧م حول التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية وتطوير النظام الانتخابي في اليمن.

وقد أثنت الممثلة المقيمة للمعهد على ما يظهره المؤتمر الشعبي العام من حرص كبير على سرعة استكمال الحوار بين المنظومة السياسية في السلطة والمعارضة للخروج بتوافق تام على القضايا المطلوب تحقيقها لإنجاز إجراء انتخابات حرة ونزيهة على المستويات البرلمانية والمحلية القادمة في عام ٢٠١١م.من جهة أخرى بعث الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي -رئيس دائرة الشئون الخارجية بالمؤتمر برقية عزاء ومواساة لسفير جمهورية إيطاليا بصنعاء عبر خلالها عن أسف المؤتمر لضحايا الزلزال الذي ضرب وسط إيطاليا وسبب خسائر اليمة في الأرواح.■

المؤتمر يعزي الشعب الايطالي

■ وجهت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام برقية عزاء ومواساة الى سفير جمهورية إيطاليا الصديقة بصنعاء، وذلك في الآثار المؤسفة التي خلفها ضرب الزلزال منطقة وسط إيطاليا وسبب خسائر اليمة في الأرواح.

وعبرت الأمانة العامة عن عميق حزنها وأسفها وتعازيها لأسر ضحايا الزلزال وللشعب الايطالي الصديق.■

بالعين المجردة

سالم باجميل

إعلانات حروب في بيئة سلمية

■ تمثل النزعات الطائفية المذهبية والانفصالية من الداخل والخارج أشبه ما يكون باعلانات حروب في بيئة سلمية ، ليس في واقع المواطن والشعب ضرورات وطنية او سياسية تحتم ان تطل برؤسها الشيطانية في وطن الإيمان والحكمة.

اليمن الجديد ينعم بالحرية والديمقراطية ولا يجد ما يجبر الذين يختلفون مع النظام في كثير أو قليل في الحياة ان يلجاوا إلى استخدام السلاح والقوة إلا إذا كانوا من غلاة جماعات التطرف والإرهاب سواء أكانت انطلاقتهم من شؤون الدين والتمذهب أو من شؤون السياسة والتمصلح.

يتمنى العقلاء في اليمن المعاصر ممن يختلفون مع النظام الوطني الوحدوي الديمقراطي ان تكون خطاهم على يسار النظام وليس على يمينه من جهة وان يقدموا ما يثبت للناس أن لديهم أفضليات في بناء وتقدم الإنسان والأرض في ربوع اليمن الجديد من جهة ثانية.

يريد أهل الحكمة والإيمان من الحكام والمحكومين ان يتحكموا للدستور والقانون وان يغلبوا مصلحة الوطن والشعب في سائر اختلافاتهم واتفاقاتهم ولا يريدون لحاكم أو محكوم ان ينطلق تجاه واجبه من فكرة ايعاز الآخرين الذين يهمهم من اختلاف اليمنيين وصراعهم ان يحافظوا على مصالحهم وأمنهم في كل الأحوال.

إن دعاوى التمرد والإرهاب والعبث والفوضى التي تسوقها في البلاد جماعات قليلة من الناس لم ولن يكتب لها نصيب من النجاح في الحاضر والمستقبل ، وستبوء مناشطهم الهدامة بالفشل الذريع لأنها تتحرك في خط معاكس لحركة تطور وتقدم التاريخ الوطني والحضاري للشعب اليمني.

إني أتساءل معك عزيزي قارئ «الميثاق» إذا كان هؤلاء المتمردون والإرهابيون وأولئك الذين يؤسسون للعبث والفوضى في بلادنا لديهم قضايا عادلة مع النظام ، فلماذا نراهم يلجاون إلى إثارة العبث والفوضى والقتل والتدمير في هذا الوطن ؟!

ان النظام الوطني الديمقراطي بمنظومته السياسية والقانونية يعطي معارضيه الحق في التعبير السلمي المنظم بالكلمة والنشاط دون إستثناء. فلماذا يلجأ الذين يختلفون معه إذا كانوا ديمقراطيين إلى إشعال الحرائق والقتل ؟!

لعل الناس يعلمون ان الخارجين عن القانون لايعدمون الذرائع لتبرير أفعالهم الشنيعة النكراء والذين يريدون ان يستفيدوا وهم في السلامة كثر ولا يعقل ان يتاخروا في تسويق أنفسهم في كل مساء وصباح لعرض خدماتهم على المتمردين الفوضويين أو النظام ، فالأمر سيان لديهم حيث تجد لهم أهمية لهذا ولاشيء أكثر أو أقل منه.

لكل هذا أجد في نفسي رغبة جامحة لرفض مسألة اصدار وتصوير اعلانات حروب في بيئة سلمية كبيئة اليمن الجديد. . البيئة الوطنية الديمقراطية وأقولها بمنتهى الصراحة ليجنح الجميع إلى السلم وليفتح الجميع أبواب الحوار والتفاهم.

وكل انسان حر ان يعبر عن رؤاه ومواقفه مالم يضر وطنه أو يؤذي أهله.■

فيما الصندوق يتمركز بصنعاء

تباطؤ إعادة إعمار المناطق المتضررة من السيول يفاقم معاناة المواطنين

كتب/ صلاح العجيلي

■ شددت توجيهات فخامة الأخ الرئيس على الاسراع في تنفيذ المخططات الخاصة بالمساكن والإعمار وفق أسس ودراسات علمية سليمة وقد جاءت توجيهات فخامته بعد أن استشعر التأخير والتباطؤ في عمليات تنفيذ الأعمال الخاصة بإعادة الإعمار في المناطق المتضررة جراء كارثة السيول والأمطار التي شهدتها محافظتا حضرموت والمهرة في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨م.. وتأتي توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام للحكومة تعبيراً عن حرص فخامته الشديد على رفع الضرر عن المنكوبين الذين مازالوا يمكثون في بعض المدارس في المكلا والبعض الآخر خرج عند أقاربه بشكل مؤقت، والبعض الآخر أيضاً استجمع ما لديه من مدخرات ونقود وحلي وشرع بالصيانة الأولية لمنزله وذلك نظراً لبدء الإجراءات وتنفيذ الأعمال التي يتوجب على صندوق إعادة الإعمار البدء بها.. وفي الاجتماع «الخاص» لمجلس إدارة هذا الصندوق الذي يتمركز بصنعاء ويضطر الأخ المحافظ سالم أحمد الخنبشي للسفر إلى صنعاء لحضور اجتماعات الصندوق ولايخفي تذمره من بطء الإجراءات خصوصاً وانه لم يتم تحويل المبالغ التي رصدت لمعالجة الأضرار الناجمة عن الكارثة حتى اليوم..

وفي الاجتماع الذي عقد الخميس الماضي، وافق مجلس إدارة الصندوق على طلب الإدارة التنفيذية اعتماد مبلغ خمسة مليارات ريال لصرف الدفعة الأولى من التعويضات لأصحاب المنازل المتضررة من الكارثة.. حول هذا المستجد وما رصدنا من أسئلة وشكاوى وتظلمات لمتضررين من مديريات مختلفة بمحافظة حضرموت مديريات «الساحل» قصدنا الأستاذ سعيد علي بايمين- نائب المحافظ الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت الذي أكد لـ«الميثاق»: أن اعتماد الخمسة المليارات هي الدفعة الأولى لأصحاب المنازل وبحسب توجيهات فخامة الأخ الرئيس حفظه الله من المقرر ان تبدأ عمليات الصرف خلال الأسبوعين القادمين وذلك وفقاً لنظام الأقساط المرتبطة بمستوى انجاز الأعمال العاجلة الخاصة بإعادة بناء المنازل التي تهدمت جزئياً أو كلياً جراء الكارثة..

وأضاف: إن أولية العمل خلال المرحلة القادمة هي لإعادة بناء المساكن المتهدمة وكذلك تاهيل المنشآت العامة والخاصة المتضررة..

وحول أسباب تأخر صرف مبلغ المائة ألف ريال لكل أسرة متضررة ولم يتم الصرف إلاّ بدءاً من يوم أمس في مديريات الساحل قال نائب المحافظ التأخر بسبب إعادة النظر في الكشوفات المرفوعة، أما في الوادي فقد تم صرف المبلغ المقدم من رئيس الجمهورية في حينه وهنا في مديريات الساحل كان يشوب عمل اللجان المكلفة بالحصر شيئاً من القصور وأعدنا النظر حيث وجدنا العديد من الأسماء لم تكن متضررة بينما هناك أفراد متضررون فعلاً لم تشملهم الكشوفات ولهذا تأخرنا بالصرف بقصد الدقة وسوف نقف أمام من تسبب بهذه الأخطاء بحزم.. وقد بدأت عمليات الصرف عبر البريد لجميع الأسماء والكشوفات التي أقرت مؤخراً وتشهد مكاتب البريد في جميع المناطق والمدن بمديريات ساحل حضرموت هذه الأيام عمليات الصرف..

مشيراً إلى أنهم تلقوا بعض الشكاوى والبلاغات بسقوط أسماء مستحقة للتعويض ولهذا وجهنا أمس الأول- السبت ١١ أبريل ٢٠٠٩م- كل المديريات بالتأكد أولاً من عاقل المنطقة أو من مثل المنطقة بالمجلس المحلي ويصادق على ذلك مدير عام المديرية وسوف تحصر هذه الحالات وتدقق فيها وسيتم صرف المبلغ المستحق لها وبهذا نرجو من مدراء عموم المديريات وأعضاء المجالس المحلية بالمراكز أن يتحروا الصدق والدقة والموضوعية ونحن ملتزمون بدفع المبلغ المحول من رئيس الجمهورية.. ■

استجواب وزير العدل:

ثأر للحصانة.. أم تمديد للاختصاصات..؟!

■ من المقرر أن يحدد مجلس النواب اليوم الاثنين موعداً جديداً لاستجواب وزير العدل على خلفية اتهامات لجنة برلمانية بمخالفة الأجهزة الأمنية والقضائية بتعز للدستور و القانون في إجراءات سجن النائب أحمد البرطي على ذمة قضية مقتل مدير مديرية خدير الشهر الماضي ،وهي الحادثة التي أدى احتدام الخلاف حولها بين مجلسي النواب والقضاء للأسبوع الثالث على التوالي إلى تدخل رئيس الجمهورية،وتشكيل لجنة رئاسية أقر مجلس النواب أمس الأول انتظار تقريرها حول ملابسات حبس البرطي إلى اليوم أو يوم غد الثلاثاء،وسط انقسام برلماني بين داع لتحكيم العقل ومؤيد لتناهم البرلمان مع الحكومة في موضوع الاستجواب وبالتالي انتظار نتائج زيارة اللجنة الرئاسية ،، وبين اتجاه معاكس يذهب نحو التصعيد و يطالب بتعليق جلسات البرلمان احتجاجا على تغيُّب وزير العدل متمسكا بأحقية الاستجواب دون موافقة الحكومة.

جميل الجعدبي

اصرار على الاستجواب ونسف للمبادئ الدستورية وبدا إصرار النواب على استجواب وزير العدل واضحا منذ تمديد جلساتهم الأسبوع الماضي (في جلسة ٥ ابريل) لمدة أسبوع وذلك بعد يوم من اجتماع مجلس القضاء الأعلى (٤ ابريل) والذي اتهم البرلمان ضمنيا بالتدخل في شئونه ، مشمئزاً في ذات الوقت التراّم وزير العدل باحترام الدستور والقانون وعدم التدخل في شأن قضائي يمس استقلال السلطة القضائية.. مكتفيا بدعوة المتضرر من اى إجراءات باللجوء إلى القضاء ، وهو ما اعتبره رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني في جلسة سابقة تعقيداً للأمور ونسفاً للمبادئ الدستورية والتي منها حق مجلس النواب التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة حيال أي من أعضائه..وفي تطور لاحق لتداعيات الخلاف الأول من نوعه في تاريخ السلطتين أحال مجلس النواب الثلاثاء الماضي (٧) أبريل مشروع قانون جديد للسلطة القضائية إلى لجنة العدل والأوقاف لدراسته ،غيران رد مجلس القضاء الاعلى جاء في اليوم التالي معتبرا الإجراء البرلماني الجديد يأتي في إطار ما أسماه بالكيدية السياسية ، ونقلت أسبوعية (الوحدة) في عددها الأربعاء عن مصدر مسئول في السلطة القضائية قوله : ان تفاعلات اعتقال قوى الامن بمحافظة تعز للنائب احمد البرطي قد دفع بعض النواب لطرح مشروع القانون الذي ظل قابعا في أدراج المجلس لأكثر من سنتين. وأضاف : مشروع القانون هذا لا يتسم باى شكل من أشكال المهنية والموضوعية.

مطالب بالافراج الفوري

وبدأ الخلاف بين السلطتين منذ جلسة ٢٥ مارس الماضي، حينما رفض النواب طلباً حكومياً برفع الحصانة عن زميلهم النائب البرطي لمباشرة التحقيقات القضائية، مشترطين معرفة استحقاق رفع الحصانة، وأقروا لذلك تشكيل لجنة لتقصي الحقائق مكونة من ٥ أعضاء.وبعد أربعة أيام كان تقرير لجنة تقصي الحقائق والاستقواء بالحصانة البرلمانية مبررين مقبولين لشن النواب في جلسة ٢٩ مارس انتقادات حادة للإجراءات المتخذة بحق البرطي، باعتبارها مخالفة للدستور والقانون، متهمين أجهزة القضاء بانتهاك الحصانة البرلمانية..وليس ذلك فحسب، فقد طلب البرلمان يومها من الحكومة الإفراج الفوري عن البرطي المحتجز بمركزي تعز، وحمايته وممتلكاته، وفتح تحقيق مع مدير أمن تعز، ورئيس النيابة، وكل من له صلة بغبركة مسمى التلبس في مذكرة النائب العام للبرلمان،التي تبرر فيها احتجاز النائب أحمد عباس البرطي.

وخلص تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى أن حالة التلبس الواردة في مذكرة وزير العدل لا تنطبق على البرطي مؤكدة مخالفة الأحكام الدستورية وقانون الإجراءات الجزائية واللائحة الداخلية لمجلس النواب. وذكر التقرير أن واقعة إطلاق النار أسفرت عن مقتل الشوافي بالقرب من إدارة أمن خدير وقعت بينما كان البرطي في مبنى الإدارة للإبلاغ عن انفجار قنبلة جوار منزله الليلة السابقة للحادث. وفي جلسة الاثنين الماضي تصاعد خلاف المجلسين حول القضية بتمديد سجن البرطي لمدة عشرين يوماً من قبل المحكمة وإصرار النواب في جلسة حضرها وزير العدل على الإفراج عن زميلهم

و رفض النواب حينها الاستماع لما قال الأغبري إنها أدلة تلبس البرطي في حين دافع وزير العدل في ذات الجلسة عن قرار رئيس نيابة تعز بقوله إن النيابة هي قضائية بنص الدستور والقانون ولا يجوز لأي جهة إلغاء أو تعديل قرارها إلا إذا كانت هيئة قضائية مختصة لكن رئيس اللجنة الخاصة جدد يومها ما أكدته لجنته من انتفاء حالة التلبس عن البرطي وبطلان الإجراءات المتخذة ضده وقتها كان مجلس النواب يجدد في جلسة ٤ ابريل إقرار مخاطبة الحكومة بطلب استجواب وزير العدل، ولكن بصفة الاستعجال، في تأكيد جديد على إصرار مجلس النواب إجراء الاستجواب ورفض إجراءات القبض على النائب احمد البرطي وإيداعه السجن. اعلن مجلس القضاء الأعلى هو الآخر تمسكه بتأكيد النائب العام سلامة الإجراءات التي تم اتخاذها في القضية، نافياً وجود شائبة أو مخالفة دستورية أو قانونية فيها من قبل النيابة العامة.

استقلالية القضاء في مواجهة

مجدداً في نفس اليوم التاكيد على استقلال السلطة القضائية، ومستقويا بالمادة (١٤٩) من الدستور التي تنص على معنى ذلك، وداعياً بصيغة مؤدبة مجلس النواب إلى احترام نص المادة الدستورية.واشار مجلس القضاء الأعلى لدى استماعه تقرير النائب العام عن القضية إلى أن على المتضرر من أي إجراء قضائي أن يسلك الطريق الذي رسمه القانون بالطعن في هذا الإجراء أمام المحكمة المختصة.

وتعزيزاً لموقفه يضيف تقرير النائب العام بشأن قضية مقتل مدير مديرية خدير بمحافظة تعز والإجراءات المتخذة فيها : لولا ان هناك موانع قانونية وهي الحفاظ على سرية التحقيق عملاً بنص المادة (١٢١) إجراءات جزائية لتم نشر وإعلان محاضر التحقيق وكافة الإجراءات التي تمت بمعرفة نيابة تعز. وفي إشارة إلى مطالبة النواب لوزير العدل بالتوجيه بالإفراج عن زميلهم البرطي اتهم مجلس القضاء الأعلى ضمنياً مجلس النواب بالتدخل في شئونه وعدم احترام استقلاليته.

تضارب

اتهم مجلس القضاء الأعلى اللجنة المشكلة من مجلس النواب بعدم الاستماع لجميع الجهات خلال تقصيها حقائق ملابسات الحادثة وإغفال حقائق أخرى.

وجاء في تقرير النائب العام بين أن أعضاء اللجنة لم يقفوا على حقيقة ما وقفت عليه النيابة العامة من حقائق وأدلة في واقعة مقتل مدير مديرية خدير وكيفية حصولها ولم تستمع اللجنة إلى كافة الجهات وعلى رأسها النيابة العامة ..وخلص تقرير مجلس القضاء الاعلى الى القول (على المتضرر من أي إجراء قضائي أن يتمسك الطريق الذي رسمه القانون بالطعن في هذا الإجراء أمام المحكمة المختصة) وهي كما يبدو العبارة التي وضع بها نظيره في السلطة التشريعية أمام خيارات متعددة مفتوحة اولها رفع حدة المواجهات الكلامية لما يشبه الاشتباك الدستوري لمهام كل منهما ، حيث شن عقبها عدد من النواب (في جلسة ٧ ابريل) هجوماً مضاداً على مجلس القضاء تقدمهم النائب علي اللهبي مطالبا مجلس القضاء إعادة قراءة الدستور ونص المادة (٨٢) منه ذات العلاقة بالحصانة البرلمانية فيما طلب النائب عبد الرزاق الهجري تدخل البرلمان الدولي لحماية النائب البرطي إثر نهب منزله وممتلكاته. **اشتباك**

وعزز النائب نبيل الباشا هجوم زملائه باتهام مجلس القضاء وهو هيئة إدارية بالتدخل في سير الإجراءات ذات الطابع القضائي باستعراضه ما وصفها بأدلة ضد البرطي إلى جانب تدخله في اختصاصات مجلس النواب المعني بالمساءلة السياسية للوزراء. .وقال النائب نبيل الباشا: «إذا استمر الخلاف نامل إحالة الموضوع للدائرة الدستورية مع تنحي أعضاء مجلس القضاء فيها».

تدخل طرف ثالث

وفي ظل احتدام الخلاف فرضت الحاجة تدخل طرف ثالث ولجنة رئاسية سداسية مشكلة من (٣) جهات وتكونت من (عضوي البرلمان علي ابو حليقة، وعبدالملك الوزير، وعضوي مجلس الشورى، عبدالله غانم، عبدالسلام كرمان، ومن مجلس القضاء الأعلى محمد البدري، وعلي ناصر) لتقصي الحقائق وإيقاف تداعيات النزاع قبل إنها باشرت مهامها الأسبوع الماضي وسط تكتم شديد ورفض الإدلاء باي تصريحات صحفية لوسائل الإعلام التي لم تنجُ هي الأخرى من تداعيات الاشتباك وشظايا المواجهات التي ضلت الطريق واطلقت من قبة البرلمان بلسان رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح النائب عبد الرحمن بافضل محملة باتهام صريح لوسائل الإعلام بالترويج لخلاف قال إنه غير قائم بين السلطتين التشريعية والقضائية ،وذلك على هامش القضية الأم.■